كيف يعالجون التضخم
فى أمريكا وانجلترا وتركيا

التضخم ظاهرة من الظواهر التى تلازم الحروب، ولا سيما فى الأزمنة الأخيرة التى تقاربت فيها المسافات بين أمم العالم أو امحت فأصبحت جميع الأمم كالأنابيب المستطرقة تتأثر بآثار الحرب ولو كانت مسالمة. ولم يعد الخوف اليوم من حدوث التضخم مقصورا على إصدار أوراق نقدية لارصيد لها من الذهب كما حدث فى الحرب الماضية، فقد أمكن بوسائل اقتصادية لامجال هنا لشرحها ألا يكون لهذا العامل أثر كبير فى إحداث التضخم، ولكن العوامل التى لم يعد شك فى تأثيرها هى أمران :

الأول : نقص السلع المعروضة فى الأسواق لعدة أسباب، أهمها انصراف الجهد كله للإنتاج الحربى؛ وحبس المواد الخامة فى مراكزها بسبب الحصر وانقطاع العلاقات السياسية والتجارية — وكثيرا ما تكون مراكز المواد الخامة بعيدة عن مراكز الإنتاج الصناعى فتبقى هذه الخامات معطلة — وكثرة ما يغرق وما يتلف من المواد المصنوعة والمواد الخامة فى أثناء نقلها من جهة لأخرى مما يجعل كمية السلع المعروضة فى الأسواق أقل من كمية النقود فترتفع الأسعار .

الثانى : زيادة النقد المتداول بسبب نفقات الحرب وبسبب ارتفاع الأجور، وبسبب بقاء الأموال داخل البلاد لنقص الاستيراد وتعسر السفر للخارج؛ مع نقص السلع المعروضة فيضاعف هذا من ارتفاع الأسعار . ويقع التضخم الحقيقى الذى تعنيه كلمة التضخم فى هذه الأيام .

وفى الحرب العظمى الماضية بلغ هذا التضخم وسواه من أنواع التضخم الأخرى أقصى غاية، وأصبحت الحياة لاتكاد تطاق . والذين عاصروا هذه الحرب من المصريين يدركون ما عانته مصر منها وإن كانت حينذاك فى سلم حقيقية بالقياس إلى موقفها اليوم، إذ كان البحر الأبيض مفتوحا طيلة مدة الحرب الفائتة للإصدار والاستيراد .

أما فى هذه الحرب فقد اتخذت العدة لمكافحة التضخم فى البلاد المحاربة والمسالمة على السواء، وكانت هذه العدة حاسمة بحيث لم تتأخر السلطات عن اتخاذ أقصى الوسائل وأقصاها دفعة واحدة حرصا على مصلحة المجموع .

وسنعرض هنا أمثلة مما صنعته الولايات المتحدة وانجلترا وتركيا

ففى الولايات المتحدة أرسل الرئيس روزفلت إلى الكونجرس البرنامج التالى لمكافحة التضخم النقدى :

١ — جباية ضريبة قدرها ٩٩٪ على الأرباح الاستثنائية لكل شركة تربح أكثر من ٦ فى المائة .

٢ — تحديد أقصى دخل للفرد بمبلغ ٢٥ ألف ريال فى العام، أى بما يعادل ٦٢٠٠ جنيه تقريبا .

٣ — إصدار تعليمات الى مجلس عمال الحرب بحظر زيادة الأجور .

٤ — تعيين حد أقصى لأسعار البضائع بالجملة والقطاعى ..

٥ — توزيع البضائع على المستهلكين ببطاقات .

٦ — توسيع نطاق الاقتصاد الاختيارى بشراء سندات الحرب .

وفى انجلترا اتخذت من بدء الحرب الإجراءات الآتية :

١ — رفع نسبة الضرائب الإضافية التى كانت مقررة من قبل ، بحيث وصلت إلى ١٩ شلنا ونصف الشلن فى الجنيه فى حدها الأقصى (الضرائب فى انجلترا تصاعدية) .

٢ — تحديد أقصى دخل فى العام بما لا يزيد على ٧٠٠٠ جنيه .

٣ — تعيين حد أقصى للأسعار .

٤ — توزيع الحاجيات بالبطاقات ونقص الكميات التى توزع حسب الأحوال، مع محاربة الكماليات .

٥ — توسيع دائرة القروض الأهلية والتبرعات التى تكاد تكون إجبارية بحكم التقاليد — لا بحكم القانون — بحيث تجاوز ما جمع من التبرعات ١٥٠ مليونا من الجنيهات فى أسبوع الطيران .

وفى تركيا اتخذت أخيرا هذه الإجراءات :

١ — جباية ضريبة قدرها ٩٠٪ على أرباح الشركات التى يتجاوز ربحها ١٠ فى المائة.

٢ — مكافحة الغلاء بوضع حد أعلى للأسعار وفرض عقوبات رادعة على من يتجاوزونها من التجار .

٣ — توزيع بعض البضائع على المستهلكين بالبطاقات .

ومن مراجعة هذه الاحتياطات نجد فيها إجراءات مشتركة بين الدول الثلاث وهى :

١ — رفع قيمة الضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الإيرادات العالية بحيث تهبط قيمة الدخل الصافى .

٢ — وضع حدّ أقصى للأسعار مع فرض عقوبات زاجرة واستعمال منتهى الشدّة فى تنفيذها .

٣ — توزيع البضائع بعضها أو كلها بالبطاقات للتحكم فى الاستهلاك .

ومن الطبيعى أن لكل أمة ظروفها المالية والاقتصادية والاجتماعية التى تقضى عليها باتباع وسائل معينة. فاتحاد هذه الأمم الثلاث، مع اختلاف ظروف كل منها عن الأخرى، فى وسائل معينة دليل على أن هذه الوسائل ضرورية فى كل حالة ، وأنها مما يمليه موقف العالم كله لا موقف أمة بمفردها .

وهناك، كما يظهر من هذه الموازنة، وسائل انفردت بها بعض الأمم دون البعض الآخر، وهذه هى التى تترك للظروف المحلية ، فلننظر ماذا تستطيع مصر أن تأخذ ، وماذا يجب أن تعدل أو تدع من هذه الإجراءات لمواجهة الموقف الذى تقفه من الصراع العالمى العام.

لا شك أنها تستطيع أو يجب أن تأخذ بالوسائل الثلاث التى اتحدت فيها أمريكا وانجلترا وتركيا مع تعديل فى بعضها مناسب لظروفها .

* * *

فأما رفع قيمة الضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الإيرادات العالية ، فلا بد لها أن تأخذ به ولكن لا بالنسبة العالية التى تبلغ ٩٩ فى المائة كما فى أمريكا — أو تسعة عشر شلنا ونصف الشلن فى الجنيه (٩٥٪) كما فى انجلترا أو ٩٠ فى المائة كما فى تركيا — ولكن بنسبة متواضعة تتفق مع نشأة الحياة الصناعية فى مصر بالنسبة للارباح الاستثنائية ، ومع تدرج فرض التكاليف بالقياس إلى الإيرادات العالية التى كان المنقول منها معفى من كل ضريبة منذ أربعة أعوام فقط .

إلا أن هذه الضرائب — مع مراعاة هذه الظروف — يجب أن ترتفع عن قيمتها الحالية . وقد قاوم اتحاد الصناعات فى العام الماضى ما وسعته المقاومة ضريبة الأرباح الاستثنائية واقترح تعديلات فيها كادت تجعلها عديمة الجدوى ، ولكن الدولة ينبغى ألا تصغى لهذه الاعتراضات التى توحى بها المصالح الفردية لكبار الممولين أكثر مما توحى بها مصلحة الصناعة المصرية الناشئة ، وتستطيع هذه الصناعة بالنسبة لحالة الرواج الحاضرة أن تحتمل رفع هذه الضريبة إلى حد معقول يتمشى مع الاتجاه العالمى العام .

أما ضريبة الدخل والضريبة العقارية ، فلا تزالان فى حاجة إلى الزيادة ، ولكن عن طريق النظام التصاعدى ؛ ذلك أن الإيرادات الصغيرة والمتوسطة لا تحتمل المزيد مهما ، بينما الإيرادات العالية معفاة مما يحتمله مثلها فى معظم بلاد العالم حتى فى أيام السلم ، ولا يضيرها شيئا أن تتضاعف تكاليفها حتى تبلغ حدا معينا ، وفى هذه المضاعفة مكافحة للتضخم الذى تحسه مصر بدرجة لا تقل عن درجة الأمم المحاربة .

* * *

وأما وضع حد أقصى للأسعار فقد أخذت به مصر فعلا ، ولكن من الحق أن نقول : إن التسعيرة لا تسرى إلا على الورق ، وذلك لعدة أسباب لا تستحيل مقاومتها ، ولا تحتاج لأكثر من العزيمة القوية .

وأول هذه الأسباب أن العقوبات المفروضة غير رادعة ، فهى لا تجاوز الحبس لبضعة أشهر والغرامة بمبلغ لا يبهظ إلا صغار التجار . ولو أن هذه العقوبات ارتفعت فشملت عقوبة الجلد كما هو متبع فى تركيا — ولا نقول الإعدام كما تصنع ألمانيا — وشملت عقوبة المصادرة لتجارة التاجر المخالف ، لما وجد هذا التاجر بعد توقيع العقوبة على عدد قليل من المستريين .

وليس فى هذه العقوبة قسوة ما — ولو وصلت إلى حد الإعدام — لو نظرنا إلى طبيعة الجريمة التى يرتكبها هؤلاء التجار المخالفون ! فهى فى حقيقتها محاولة لتجويع الشعب من جهة ، ولقلقلة الأمن العام من جهة أخرى — وليس أشد من الجوع إثارة للاضطراب وبلبلة للأفكار — فعقوبة الإعدام ليست قاسية بالقياس إلى طبيعة هذه الجريمة الوحشية .

ويكاد يكون غير مفهوم أن تظل الشكوى تتردد من حشع التجار وعدم احتفالهم بالعقوبات الحالية عامين كاملين ، دون أن تشدد هذه العقوبات إلى الحد الكافى . والحد الكافى فى نظرنا هو عقوبة الجلد العلنى والمصادرة الكاملة على أقل تقدير .

ومن الأسباب كذلك ضعف الرقابة لقلة عدد الموظفين المكلفين الإشراف على تنفيذ التسعيرة ، والسبب فى هذا راجع إلى صآلة ميزانية وزارة التموين واعتمادها على الموظفين المنتدبين من الوزارات الأخرى ، كما هو راجع إلى كثرة مشاغل رجال البوليس وواجباتهم التى لا تدع لهم فرصة لمكافحة الغلاء المصطنع .

وتستطيع الدولة أن تخلص من هذه العقبة وتلك لو أنها وضعت نظاما يمنح جميع موظفيها من درجة معينة فى كل مكان سلطة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ التسعيرة ، فهؤلاء الموظفون المنتشرون فى طول البلاد وعرضها يصبحون فى هذه الحالة شبحا مرعبا لكل تاجر يهم برفع الأسعار ،

ولهم من ثقافتهم ما يمكنهم من معرفة الأسعار أولا بأول ومن معرفة الإجراءات الواجبة فى كل حالة وهو ما يعجز عنه الجمهور الذى نكلفه التبليغ عن هذه المخالفات وهو لا يعرف السعر الذى فرضته التسعيرة كل أسبوع فضلا عن جهله بالإجراءات التى تتخذ فى مثل هذه الأحوال .

* * *

وأما توزيع الحاجيات كلها أو بعضها بالبطاقات وتحديد الاستهلاك فلم تأخذ به مصر إلا فى البترول . وقد نجحت التجربة و بطلت الشكوى وعم النظام . وليس مايمنع أن تأخذ به فى أنواع أخرى مما يمكن حصره ولا سيما فى المدن كالسكر والزيوت والخبز وسواها من أنواع اللباس والأدوات المنزلية .

وقد لا تكون الحاجة ماسة الآن إلى توزيع هذه الأشياء بالبطاقات لتوافرها فى السوق ولكن الحرب كلها مفاجآت ولا مأمن منها . وقد رأينا أنها حزبتنا حتى فى أخص ما تنتجه البلاد وهو الحبوب . فمن الاحتياط الواجب أن تتخذ العدة للتوزيع المنظم الذى نملك التحكم فيه كيفما نشاء ، ولو على سبيل التجربة ، وللتأكد من استطاعتنا الأخذ به فى الظرف المناسب .

وهذه تركيا قد تكون ظروفها خيرا من ظروفنا لأن موقفها على الحياد التام ، وتعاملها مع جميع الدول المحاربة والمسالمة على السواء ، قد يتيح لها ظروفا خيرا من ظروفنا التى وضعنا فيها موقعنا الجغرافى وموقفنا السياسى . ولكنها مع هذا قد أخذت بنظام البطاقات .

ومن الواجب أن نذكر أن نظام البطاقات فى مصر عامل أساسى من عوامل مكافحة الغلاء . ذلك أن هذا الغلاء الحالى لا يمنع الأغنياء من الاستهلاك العادى الذى درجوا عليه فى أيام الرخاء . فقد ارتفع إيرادهم فى هذه الأزمة ارتفاعا فاحشا — وهو مرتفع فى الأصل — والضرائب التى يؤدونها سهلة لينة لا تضعف من قدرتهم على الشراء ، ولم ترتفع إلا بنسبة تافهة جدا على بعض أنواع الإيرادات . وقد شاركهم فى أداء هذه الزيادة المتوسطون وذوو الإيرادات الصغيرة نسبيا ، فبقى تفوق الإيرادات الماليـة فى القدرة على الشراء كما هو أو زاد .

ومن شأن هذا الذى وقع أن تزداد قلة السلع المعروضة بالنسبة للنقود ، فتزيد حدة الغلاء و يعجز الفقراء والمتوسطون عن الحصول على ضروريا تهم ، بسبب استمتاع الأثرياء بكل مطالبهم حتى الكمالى منها ، لأن النقود فى أيديهم والسوق أمامهم والرغبة فى الترف لا تنقصهم .

فالمخلص الوحيد هو تحديد الاستهلاك عن طريق البطاقات ، حتى تصبح النقود فى أيديهم معطلة لا يستطيعون بها تلبية الرغبة فى الترف . وحتى يتبقى للفقراء والمتوسطين فى السوق بعض السلع التى هم فى حاجة اليها ، وبذلك تخف حدة الغلاء .

* * *

بقيت من الوسائل الخاصة التى اتخذتها الولايات المتحدة وسيلة لا يجوز لمصر أن تقلدها فيها ، بل ينبغى أن تتوجه إلى الأخذ بما يقابلها وهى وسيلة "حظر زيادة الأجور للعمال" .

ذلك أن الأجور الحالية للعمال فى الولايات المتحدة مرتفعة يضرب بها المثل فى الارتفاع فهى لا تقل عن خمسين ريالا فى الأسبوع ومستوى الحياة المادية والاجتماعية للعمال مرتفع من أجل هذا ، وقل أن تكون هناك أسرة فى أوساط العمال لا تملك سيارة خاصة وجهازا للإذاعة .

فللرئيس روزفلت الحق كل الحق أن يشير بحظر زيادة الأجور منعا للغلاء والتضخم ، ولاسيما حين يتبع ذلك " بتعيين حد أقصى للاسعار بالجملة والقطاعى" و" بتوزيع البضائع على المستهلكين بالبطاقات " .

أما فى مصر فمستوى حياة الطبقة العاملة منحط بدرجة لا تقاس ولا تطاق ؛ وقد ارتفعت تكاليف المعيشة فوصلت — حسب التسعيرة — إلى ٢٠٤ (الرقم القياسى ١٠٠) أما فى حقيقة الواقع فارتفعت إلى ٢٢٠ على الأقل فى جملتها . ومعنى هذا أن قوة شراء الأحد عشر قرشا تساوى بالضبط قوة شراء خمسة قروش . فلكى تستطيع الطبقة العاملة أن تعيش فى المستوى المنحط الذى كانت تعيشه قبل الحرب يجب أن ترتفع أجورها بنسبة ١١ إلى ٥ أو بنسبة ١٢٠ فى المائة على أقل تقدير .

وهذا هو الذى تنطق به الأرقام . ولكن إعانة الغلاء لم تصل فى أقصى حدودها إلا إلى ٣٠ فى المائة ، وكذلك نسبة رفع أجور العمال الزراعيين . ومعنى هذا أن مستوى الحياة المنخفضة لهذه الطبقات قد زاد انخفاضا بسبب الحرب . ولما كان هذا المستوى من قبل غير قابل للتخفيض ، فالمعنى الواضح لهذا الكلام أن الطبقات الفقيرة تنتحر فى هذه الأيام .

وما لم نستطع أن نخفض الأسعار الحالية بحيث تصل تكاليف الجملة إلى الرقم ١٣٠ (السعر الأصلى ١٠٠) فلا مناص من رفع الأجور ومن زيادة إعانة الغلاء لبعض الطبقات ؛ لمجرد المحافظة على المستوى المنخفض الذى كانت تعيش عليه هذه الطبقات قبل الحرب ، والذى كان موضع الشكوى من كل مصلح اجتماعى ؛ بل من كل إنسان يشعر بحقوق الآدمية لبنى الإنسان .

وقد وردت فى بيان معالى وزير المالية عن هذا الموضوع هذه الفقرات :

" يجب أن يكون الاتجاه فى معالجة هذه المشكلة العمل على خفض مستوى الأسعار قبل منح إعانات لمقابلة الغلاء . وإذا كان خفض مستوى الأسعار يقتضى من الخزانة تضحية ،

فأولى أن تحمل هذه التضحية من أن نترك الأسعار ترتفع ثم نضطر مرغمين إلى تحمل تضحية تفوقها فى شكل إعانة لغلاء المعيشة " .

وهذا كلام حق وكلام جميل ؛ فلتحاول الدولة أن تحققه . لتحاول خفض مستوى الأسعار إلى أن تصل النسبة بينها وبين الأجور والمرتبات الحالية إلى مثل هـذه النسبة قبل الحرب ؛ فإذا لم يكن ذلك فى الإمكان فمن العدل أن تزاد الأجور والمرتبات حتى تبقى هـذه النسبة ثابتة على أقل تقدير .

وقد اعتدنا حين نتحدث عن زيادة الأجور والمرتبات ألا نتناول إلا دوائر الحكومة . ولكن هذه الدوائر لا تبلغ إلا نسبة ضئيلة بالقياس إلى ما تضمه الدوائر الأهلية . فماذا صنعنا لرفع الأجور بالنسبة لهؤلاء الملايين المنتشرين فى طول البلاد وعرضها وهم الشعب المصرى الحقيق ؟

لقد أرسل رفعة رئيس الحكومة إلى هذه الدوائر بنداء مؤثر ، استجاب له البعض وأصم البعض أذنيه عن سماعه — وكان هـذا الفريق هو الأغلبية ، فماذا تنوى الدولة أن تصنع لهؤلاء ؟

إن الدولة تملك القانون والقوة التنفيذية ، فيجب ألا تتوانى فى استخدامهما ؛ وحقيقة إن القانون وحده لا يكفى ، فهناك قانون العرض والطلب وهو الذى يتحكم فى سوق الأيدى العاملة ، ولكن بجوار هذين القانونين يوجد قانون الحياة أو قانون الجوع . وهو سيحض العمال على التمسك بالقانون الذى تسنه الدولة لرفع الأجور ، لأن الحياة تطالبهم بحد أدنى للأجر يعصمهم من الجوع ؟

على أننا يجب أن ننظر فى مصر لمسألة رفع أجور العمال الزراعيين والصناعيين من زاوية أخرى . فهى وسيلة من وسائل خفض الربح الفاحش الذى يحصل عليه اليوم كبار المموّلين والملاك ، إذ أن رفع هذه الأجور بمثابة ضريبة إضافية ، وبدلا من أن تجبيها خزانة الدولة تجبيها جيوب الملايين من الجياع !

وقد يؤخذ على رفع الأجور — ولا سيما فى الصناعة — أمران :

الأول — أن الصناعة الناشئة لا تقوى على المنافسة الأجنبية حين ترتفع الأجور . وهذا الاعتراض لا محل له اليوم وأبواب الاستيراد مغلقة تقريبا . والصناعة المحلية هى التى تستولى على السوق ، وهى فرصة سانحة لتثبيت أقدامها وعدم تأثرها برفع الأجور .

الثانى — أن رفع الأجور سيزيد فى ارتفاع الأسعار لأن تكاليف الإنتاج ستزداد من جهة والقدرة على الشراء ستزداد عند العمال من جهة أخرى . ولا محل لهذا الاعتراض أيضا

لأن الإنتاج المحلى يستطيع أن يعيش مع رفع الأجور وعدم رفع الأثمان ؛ ولأن الغلاء المصطنع تبغى محاربته بوسائل أخرى غير خفض الأجور وهى وسائل التسعير الجبرى .

وفى الدوائر الزراعية يمكن الخلاص من المشكلة لو حتم القانون أن تكون الأجور نسبة عينية من المحصول ، فالواقع أن القروش الخمسة اليومية على فرض تنفيذ القرار الصادر بها لم تعد تساوى ما كانت تساويه القروش الثلاثة قبل الغلاء . اذ كانت القروش الثلاثة تساوى ثمن قدحين ونصف القدح من الذرة أما القروش الخمسة فهى تساوى اليوم قدحا واحدا . فلو جعل الأجر اليومى قدحين من الذرة مثلا لكان هناك تعادل معقول .

* * *

هذه خطوط سريعة لطريقة مكافحة التضخم فى مصر ؛ ولكنها خطوط متواضعة يدفعنا لرسمها هكذا ألا نتهم بالمغالاة . ولو أننا شئنا أن نرسم الخطوط الواجبة ، لوجب أن نقول : إن الضرائب الإضافية ينبغى أن تصل على الأقل إلى ٤٠ فى المائة فى حدها الأعلى بدل ٩٩ فى المائة فى أمريكا و ٩٥ فى المائة فى انجلترا وبدل ٩٠ فى المائة فى تركيا .

ووجب أن نقول : إن ٥٠ فى المائة من هذه الضريبة يجب أن ينصرف إلى الخدمات الاجتماعية فذلك هو الميدان الذى تشتبك فيه مصر فى حرب دائمة مع الفقر والمرض والجهل منذ أجيال وقرون .

من شعر السيد توفيق البكرى :

لا تعجبوا للظلم يغشى أمة ألم المريض عقوبة الإهمال